



لعل أهمها تفعيل القطاع الصحي الخاص وجعله
مكملا للقطاع العمومي.

على غرار دول العالم تسعى الجزائر لتحقيق
التنمية الصحية وضمان التغطية الصحية وتقديم
الرعاية الصحية بصورة مستمرة وعادلت بإشراك
فيها القطاع العمومي وإلى جانبه القطاع الخاص،
والمتمعن لمضمون التشريعات الصحية التي عرفتها
الجزائر يستشف مكانة الرعاية الصحية للدولة
الجزائرية والتي ركزت في أغلبها على الجانب
الوقائي لما له من دور بالغ في تحقيق الأمن الصحي
والتنمية الصحية، كما كان هناك اهتمام
بالعلاج ورعاية المعوزين ضمن إطار دور الدولة
الاجتماعي، ويبقى في كل التشريعات تقريرا أن
الصحة حق من حقوق المواطن وهذا التزام الجزائر
أمام المنظمات الدولية والإعلان العالمي لحقوق
الإنسان الذي يقربان الصحة حق من حقوق الإنسان.
أما من حيث مصادر تمويل الصحة في الجزائر
فتمجد الدولة بالإضافة إلى صندوق الضمان
الاجتماعي وقد لجأ صندوق الضمان الاجتماعي
مؤخرا إلى إبراء عدة تعاقدات مع الفخوص

وبالرغم من الموجودات التي بدلتها الجزائر في
مسمى منها لتحقيق التنمية الصحية وتلبية
الحاجيات الصحية، وبالرغم من التحسن في التغطية
الطبية مع تنامي وزيادة الهياكل الصحية، سواء

الدياجية: تمثل فلسفة ورؤية الإدارة الصحية في
مجتمع ما دلالة واضحة على جهود التنمية البشرية
واحترام حقوق الإنسان، والأمن الصحي والتنمية
الصحية للأفراد، لذلك تتعدد نظم الإدارة الصحية
على مستوى العالم وعلى مستوى المنظمات
الحكومية والحقوقية؛ والتي تتمثل في وزارة
الصحة وفروعها الإدارية من مستشفيات ومراكز
طبية متخصصة، بالإضافة إلى هياكل ومنشآت
القطاع الخاص الذي يكمل القطاع العمومي ويدعمه
وفق أطر تنظيمية وقانونية ومالية.

ومهما اختلفت النظم الصحية، والتي تتكون
عادة من القطاع العمومي والقطاع الخاص، إلا أنها
تتشارك في أهداف عامة تتمثل في: دعم المستوى
الصحي المرفق، والاستجابة للتطلعات الصحية،
والمساهمة المالية العادية، وعادة ما تصنف
الخدمات الصحية إلى ثلاث مجموعات: الخدمات
الوقائية، والخدمات العلاجية، والخدمات الانتاجية.
التنمية الصحية هي أساس بناء المجتمعات
واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فهي
جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، ولئن كانت
الصحة غاية من غايات التنمية، فإن التنمية نفسها
تتوقف على الصحة، ولطالما حثت منظمة الصحة
العالمية الدول للمضي قدما نحو تحقيق التنمية
الصحية والأمن الصحي، من خلال العديد من الآليات

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري
فرقة بحث PRFU بعنوان:

عصرنة المرفق العام وتحديات ترقية الخدمات
العمومية في الجزائر

الرموز: G0Z101UN160320230001

بالتعاون مع مخبر دراسة وتحليل السياسات العامة في
الجزائر

ينظمان الملتقى الوطني الأول حول:

سبل وآليات التكامل والاندماج الفعلي
للقطاعين الصحيين العام والخاص في
الجزائر ورهانات التنمية الصحية

يوم 05 جوان 2024

بمدرج هيجو شافيز

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. خالد روسكي
مدير جامعة الجزائر3

المشرف العام على الملتقى: أ.د. سليمان أعراف،
عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

رئيس الملتقى: أ.د. نورالدين حاروش

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. سرير عبد الله رابح
رئيس اللجنة التنظيمية: د. سمير بوشيب الله

- أ.د. سنوسي علي جامعة المسيلة
- أ.د. زواوي زكية جامعة الجزائر3
- د. جمعي محمد جامعة الجزائر3
- د. حسام حكيم جامعة الجزائر3
- د. زان مريم جامعة البلدية 2
- د. بوقاسم أمال جامعة البلدية 2

أعضاء اللجنة التنظيمية:

- د. قنفود مرزاق / د. لغواطي ياسمين
- أ. حمادوسليمة / ط.د جايب أمينة
- ط.د. بورزق عبد الحق / ط.د. زروقي فايزة
- ط.د. بطاش عبد الحق

شروط قبول المداخلات:

- تقبل المداخلات في حدود 16 صفحة بالغة العربية وتكتب بخط 16 Majalla sekkal، وباللغة الأجنبية بخط 14 Times new roman، وترسل إلى العنوان التالي: semi.santep24@gmail.com
- تاريخ مهمة: آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة يوم 15 ماي 2024، تاريخ الرد على المداخلات المقبولة يوم 31 ماي 2024، تاريخ الملتقى يوم 05 جوان 2024.
- استمارة المشاركة: الاسم واللقب، المؤسسة الجامعية، الدرجة العلمية، التخصص، البريد الإلكتروني، محور المداخلات، عنوان المداخلات.

- تقديم البدائل والحلول الممكنة لعملية الإدماج الضعفي بين القطاعين.

محاوور الملتقى:

1. المنطلقات الفكرية والفلسفية لمفهوم الرعاية الصحية وكيفية تقديمها والأطراف المشاركة فيها
2. دراسة بعض التجارب العالمية، وبالأخص العربية، في مجال التكامل بين القطاعين العمومي والخاص في الرعاية الصحية
3. شرح وتفسير المحطات التاريخية التي مر بها النظام الصحي في الجزائر مع تقييمها: القطاع العام والخاص
4. تقييم مساهمة القطاع الخاص في التغطية الصحية وتلبية حاجيات المرضى (التنمية الصحية): العوائق والصعوبات
5. تقديم دراسات ميدانية لبعض المؤسسات الصحية الخاصة الجزائرية التي تعاقدت مع الضمان الاجتماعي (مراكز تصنيف الدم، عيادات الولادة، جراحة القلب...)
6. تصور مستقبل القطاعين، تنافر أم تناغم، تكامل أم انفصال، مع تقديم الحلول والبدائل.

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د. ضحاک نجية جامعة الجزائر3

العمومية أو الخاصة، فهناك ما يعاب على المنظومة الصحية الجزائرية وهو عدم وجود التكامل والانسجام بين القطاعين العام والخاص، وكأنا في بلد بنظامين صحيين ومنه نطرح إشكالية الملتقى التالية: ما هي السبل والآليات الكفيلة لإدماج القطاع الصحي الخاص بصورة فعلية وتكاملية ضمن القطاع الصحي العمومي قصد تحقيق التنمية الصحية المنشودة؟

أهداف الملتقى:

- معرفة الجوانب النظرية والفلسفية المتعلقة بالتغطية الصحية وتلبية حاجيات المرضى وقائية كانت أم علاجية أم إنتاجية وتفسيرها
- تحليل العلاقات التكاملية بين مختلف الفواعل الصحية، لا سيما القطاع العمومي والقطاع الخاص، وضرورة تكاملهما.
- المقارنة بين مختلف التجارب العالمية الرائدة في مجال التكامل بين القطاعين العمومي والخاص بغية الاستفادة منها (المقارنة المرجعية)
- تقييم وتشخيص النظام الصحي الجزائري، القطاع العمومي والقطاع الخاص : تناغم أم تنافر.